

إقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعديل المادة 38

من القانون رقم 2 تاريخ 2017/2/28 المتعلق بقانون الإجراءات

مادة وحيدة:

أولاً: يعدّل نص المادة 38 من القانون رقم 2 الصادر بتاريخ 2017/2/28 المتعلق بقانون الإجراءات، بحيث يصبح على الشكل التالي:

المادة 38 الجديدة:

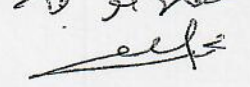
لحين نفاذ قانون خاص ينظم علاقة المالك بالمستأجر في هذه العقود، تمّد عقود الإيجار الأماكن غير السكنية المعقودة قبل 1992/7/23 وحتى تاريخ 2021/12/31.

خلال هذه المدة ترتبط بدلات الإيجار إعتباراً من نفاذ هذا القانون وتزداد سنوياً بنسبة تعادل معدّل التضخم السنوي وفقاً للمؤشر الرسمي الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي في السنة السابقة على أن لا تتجاوز الزيادة خمسة بالمئة (5%).

ثانياً: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

نزيه الحج


فهم صحت


عماد فواز


الأسباب الموجبة

لما كان القانون الحالي للإيجارات. قد لحظ إنهاء مفعول عقود الإيجار غير السكنية المعقودة قبل 1992/7/23 بتاريخ 2018/12/31،

ونظراً إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية وانعكاسها على كل القطاعات،

وحيث أنه حتى تاريخه لم يتم إنجاز قانون خاص يتعلق بهذه الفئة من المستأجرين (الإيجار غير السكني)،

وبهدف الحفاظ على حالة الاستقرار وعدم الدخول في إرباك وإشكاليات ترهق الأطراف المعنية،

لذلك، نتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر المرفق الرامي إلى تمديد عقود إيجار الأماكن غير

السكنية المعقودة قبل 1992/7/23 إفساحاً في المجال أمام إعداد تشريع جديد يرضى موضوع

هذه الأماكن، راجين من مجلسكم النيابي الكريم مناقشته وإقراره.

مُرْتَبِعُ
أ. ب. ج.

م. ن. ه. ز.

محمد فواز
ب. ج. د.